وعلى الباغي تدور الدوائر

المحرر السياسي

الذين جُبلوا على التآمر والخيانة والعمالة لا يستطيعون التخلص مما تعودوا عليه.. وإن حاولوا الخروج من عباءة ماضيهم الأسود وتغيير صورهم القاتمة العالقة في اذهان من يعرفهم ويعرف تاريخهم البعيد والقريب، وخاصة خلال تلك الفترة التي باعوا فيها ضمائرهم وخانوا الثورة والجمهورية ودماء الشهداء وانضموا إلى صفوف الملكيين في الستينيات اثناء معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية لهثاً وراء المال والسلاح وكانوا حراساً لبقايا الإمامة في كهوف وجبال خولان وغيرها، وقاتلوا في صفوفهم ضد الثورة والجمهورية، وعندما ادركوا هزيمة الملكيين اثناء ملحمة السبعين يوماً التي حوصرت فيها صنعاء عاصمة الثورة والثوار وتحقيق ذلك الانتصار الشامخ بفضل صلابة وشجاعة المقاتلين الاحرار من ابناء الشعب اليمني الاوفياء وابطال القوات المسلحة والامن الشجعان وأبطال المقاومة الشعبية رجالاً ونساءً الذين وجهوا الضربات القاضية والقاصمة لفلول الإمامة والمرتزقة والعملاء وتجار الحروب وألحقوا بهم الهزيمة النكراء التي لا يمكن ان ينسوها.. فعندما أحس اولئك بالهزيمة سلموا انفسهم للنظام الجمهوري وبالذات لقيادة منطقة الجرداء بقيادة العميد البطل المناضل علي عبدالله العرار، مستسلمين ومعلنين انضمامهم الى صفوف الثورة والجمهورية ليس حباً فيهما وانما لهثاً وراء المال والجاه والنفوذ، ولكن شاءت الأقدار أن يمارسوا نفس الدور كحراس مع عبدالله الأحمر في حاشد وغيرها.. بحثاً وراء المال.

هؤلاء الذين يعتقدون ان شعبنا لا يعرفهم واهمون كل الوهم.. فهم غير مدركين إن صبر شعبنا له حدود فهو يعرف انهم يعملون على تمزيق الوطن ويسعون في الأرض فساداً وانهم من تسبب في تعطيل دور الدولة وعرقلة مسيرة بنائها وعدم تطبيق القوانين والانظمة ووقفوا سداً منيعاً امام ممارسة الدولة لوظائفها.. وعبثوا بقدرات الوطن ونهبوا المال العام وأثروا على حساب الدولة.. وقهروا المواطنين بالاستيلاء على أراضيهم دون وجه حق وعلى ممتلكاتهم الخاصة .. وتسببوا في اشعال حروب ست في صعدة ضد المواطنين الأبرياء، وبسببهم استشهد المئات من الضباط والصف والجنود والمواطنين بعد أن نفذوا مخططهم الخبيث في حرب ١٩٩٤م التي كانت نتائجها المزيد من الفيد والنهب للاراضي والمباني والمنازل والأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والآليات والذخائر والاستيلاء على المزارع العامة والمصانع والمعامل والورش مما زاد من معاناة وقهر اخواننا في المحافظات الجنوبية والشرقية..

ومع ذلك لم يكتفوا بالثروات الهائلة التي اصبحوا يمتلكونها فحاولوا تطهير انفسهم من كل تلك الجرائم والخطايا، مستغلين موجة الاحتجاجات الشبابية المطالبة بالتغيير.. ومحاسبة الفاسدين وسفاكي دماء الابرياء، واستطاعوا التضليل على الشباب وخداعهم وجيروا مطالبهم لصالحهم وأساءوا لهم وغيروا مسار الازمة من العمل السلمي الى العنف، مثلما أساءوا للزعيم علي عبدالله صالح محقق الوحدة والحرية والديمقراطية.. وصانع المنجزات التنموية العظيمة التي تعد معالم وشواهد قائمة تزدان بها كل قرية وعزلة في كل مناطق الجمهورية.

والآن يكررون نفس الاسلوب وذلك السيناريو فقاموا بمحاولة فرض شروطهم على الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- الذي انتخبه الشعب بطريقة حرة ومباشرة وديمقراطية ليواصل قيادة مسيرة الوطن التي كان شريكاً اساسياً فيها.. ومارسوا ضغوطاً على الرئيس لتعيين محافظين ووكلاء ومديري عموم وقادة عسكريين وأمنيين، ويحاولون الآن إملاء شروط اخرى على رئيس الجمهورية، غير مدركين ان الشعب اليمني لن يسمح بذلك وانه يقف مع الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- صاحب الشرعية الدستورية والدولية، وان محاولة الضغط عليه بأساليب توزيع الأدوار لعرقلة جهوده في اصلاح الاوضاع التي أفسدوها، وفي بناء الدولة المدنية الحديثة ولملمة الشمل الوطني والمحافظة على وحدة وأمن واستقرار الوطن ارضاً وانساناً ـ تلك الاساليب- لم تعد مجدية ولن تنطلي على الرئيس وعلى الشعب، وتعتبر لعبة مكشوفة واسلوباً مفضوحاً..

ان مخططات التآمر على الشرعية الذي استمرأه هؤلاء لن ينجح كما نجح في السابق.. ولاشك أن التآمر على الوطن والشعب والثوابت الوطنية سيفشل حتماً ..

وعلى هؤلاء الذين اصبحوا يمتلكون الثروات الهائلة أن يدفعوا تلك الأموال التي كسبوها على حساب دماء الشهداء والجرحى وعلى حساب الوطن، لأسر الشهداء والجرحى من العسكريين والامنيين والمدنيين كأقل اعتذار عن تسببهم فيما أصابهم.. وعليهم أن يحمدوا الله على ما هم فيه ..لأن من طلب الكل فاته الكل.. والمتآمرون الخونة مآلهم السقوط المخزي...وعلى الباغي تدور الدوائر.

لقت ارتياح ومباركة من كافة الأوساط

قائمة ممثلي المؤتمر وحلفائه تربك المشترك

المؤتمر وحلفاؤه التزموا بمعايير الاختيار بدقة والتمثيل شمل كافة المحافظات

المرأة حصلت على ٢١ مقعداً و ٥٠٪ للجنوب والشباب حاضرون بقوة

مراقبون : قائمة المؤتمر وحلفاؤه عكست الحرص على انجاح الحوار والتسوية

المشاركون المؤتمريون هامات وطنية وخبرات كفؤة في مختلف المجالات

في الوقت الذي رفضت احزاب في اللقاء المشترك تقديم اسماء ممثليها إلى مؤتمر الحوار الوطني في الموعد المحدد من قبل اللجنة الفنية وتعمل على فرض اشتراطات جديدة تهدد بنسف التسوية السياسية سلم المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه أمس الأول قائمة اسماء ممثليه في مؤتمر الحوار إلى رئيس اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للمؤتمر الدكتور عبدالكريم الارياني تأكيداً على التزامهم بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وحرص من المؤتمر وحلفائه على إنجاح الحوار الوطني والتسوية السياسية.

ويأتي التزام المؤتمر وحلفائه بتقديم اسماء ممثليهم إلى مؤتمر الحوار في الوقت الذي تعمل احزاب في اللقاء المشترك وتحديدا حزب الاصلاح والاشتراكي علي فرض شروط جديدة تهدد بنسف التسوية السياسية حيث يربط الإصلاح بقاء المتمرد علي محسن في منصبه العسكري كقائد للمنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الاولى مدرع ..وبين الاستمرار في التحضير لمؤتمر الحوار الوطني في تمرد واضح على قرارات رئيس الجمهورية الخاصة بالهيكلة والتي ألغت مسمى الفرقة الاولى مدرع بشكل كامل وفصلت المنطقة الشمالية عن الغربية.. فيما يسعي الحزب الاشتراكي الى اعاقة قانون العدالة الانتقالية ويرفض تقديم اسماء ممثليه الى مؤتمر الحوار الوطني ..

وفي ذات السياق اشاد مراقبون بقائمة اسماء ممثلي المؤتمر وحلفائه في الحوار التي راعت تمثيل المرأة بواقع ٢١ امرأة وتمثيل الجنوب بنسبة ٥٠٪ اضافة الى مراعاة التوزيع الجغرافي الدقيق لمختلف محافظات الجمهورية وكذلك تمثيل الشباب ..

ولاقت قائمة ممثلي المؤتمر وحلفائه ارتياحا واسعا لدى مختلف الاوساط والمكونات السياسية والاجتماعية والثقافية بأعتبارها قد شملت الوطن من الشمال والجنوب ومن الشرق الى الغرب وضمت الاسماء نخبة من السياسيين والمثقفين والاكاديميين..

واكد المراقبون ان المؤتمر الشعبي العام وحلفائه قد وفقوا في اختيار ممثليهم إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي يقتدي به الجميع وقال لقد اتسمت القائمة بالتنوع في التعليم والفكر والتوزيع الجغرافي والتزم المؤتمر فيها بالمعايير التي وضعتها اللجنة الفنية بدقة.

فيما قال الباحث أحمد السالمي ان قائمة اسماء ممثلي المؤتمر قد عكست حرص المؤتمر على انجاح الحوار من خلال اسماء المشاركين الذين يعتبرون من الهامات الوطنيه الكبيرة ومن أصحاب الخبرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتشريعية..

من جانبه اكد الناشط السياسي نزيه العماد ان على ممثلي المؤتمر وحلفائه ان لا يخيبوا امال الشعب والمؤتمر ويتقاعسون في اداء مهامهم وواجباتهم الوطنية والتزاماتهم تجاه الوطن والمؤتمر الشعبي العام معتبراً اختيارهم كان اختياراً جيداً وصائباً..

بالوثائق علي محسن يواصل تمرده

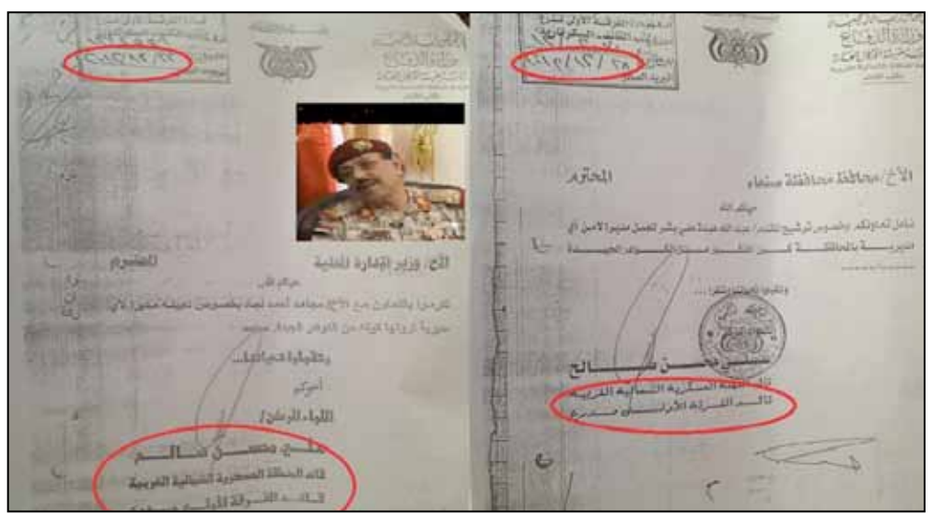

كشفت وثائق - حصلت «الميثاق» على نسخ منها- عن استمرار تدخل المتمرد علي محسن في مهام حكومة الوفاق بشكل سافر واصداره للتوجيهات والأوامر لمختلف مؤسسات الدولة ابتداء من المدارس والجامعات وحتى رئاسة الوزراء بصفته قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة متجاهلاً القرارات الرئاسية التي أصدرها رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبدربه منصور هادي في ١٩ ديسمبر من العام الماضي بشأن الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، وما ترتب على تلك القرارات من إلغاء مسمى الفرقة الأولى «مدرع» ودمج كل الوحدات العسكرية تحت قيادة القوات البرية والمتمثلة في سبع مناطق عسكرية وعدد من المحاور العملياتية.

الوثائق الموضحة تؤكد بما لا يدع للشك ان المتمرد علي محسن هو الرئيس الفعلي للحكومة وهو صاحب القرار في اداره شئونها فهو يعين من يريد ويعزل من يريد ومع ذلك يدعي التعفف عن السلطة ويدعي إنه غير طامع في أي منصب حكومي..

لم يكتف علي محسن بما فعله في الجيش الذي ارهقه بقرارات التعيينات والترقيات التي كان يمنحها للمقربين والموالين له بشكل عشوائي فهو اليوم يمارس مهام الحكومة وينوب عن رئيسها في إصدار الأوامر والتوجيهات للوزراء الذين ينصاعون لتلك التوجيهات ويعطونها الأولوية كيف ما كانت ..

علي الشعباني

في ما يلي عدد من الوثائق التي يمارس فيها علي محسن مهمة الرجل الاول كي لا ؟ وتلك التوجيهات هي لتعيين مدراء عموم المديريات والمكاتب الحكومية من ضباط الفرقة وأعضاء تجمع الإصلاح وكذلك .

حيث يخاطب علي محسن في الوثيقة الاولي محافظ صنعاء بتعيين أحد المقربين منه مديراً للأمن في أي من مديريات المحافظة، كما يوجه وزير الإدارة المحلية في الوثيقة الثانية بتعيين آخر مديرا لأي من مديريات الجمهورية .. وببرقيات رسمية ممهورة بتوقيعه كـ قائد للفرقة الأولى مدرع «المنحلة» وبتاريخ يلي صدور القرارات الرئاسية .

هذه الوثائق ليست كل ما يصدره هذا المتمرد فماخفي كان اعظم ولكنها تثبت ان قرار الحكومة بيده وليس بيد وزرائها..

في الوثيقة الثالثة يوجه المتمرد علي محسن بشكل مباشر إلى رئاسة الجامعة لتسجيل طلاب بكلية طب الأسنان بجامعة صنعاء في انتهاك صارخ لقانون التعليم الجامعي ووصاية عسكرية على جامعة صنعاء وتدمير التعليم الجامعي وتكشف تلك الوثيقة ايضا مدى سيطرة قائد الفرقة -المنحلة- المنشق علي محسن على الحرم الجامعي وإعطائه توجيهات إلى رئاسة الجامعة بتسجيل طلبة في كليات الجامعة دون مرورهم بما يسير عليه كافة الطلاب وخوضهم لإمتحانات القبول في الكليات أسوة ببقية الطلاب الذين يحرمون من حق التعليم بسبب توجيهات واوامر علي محسن .

في الوثائق (٤- ٥- ٦-) يتضح ان علي محسن مذيلة بختمه وتوقيعه فهو بهذا يعد رئيس حكومة الوفاق (الفعلي) وليس الوزراء الذين أتت بهم الفوضى ولا يفقهون شيئاً من فكر الإدارة والدولة، حيث يقول في إحداها وفي مخالفة صريحة للنظام والقانون والإختصاصات وما يؤكد أن حكومة باسندوه تأخذ البلد للهاوية : نص المذكرة الأولى بتاريخ ٢٥ / ٢ / ٢٠١٢م ورقمها في سجل الصادر (١٠٧٣ / ٢) : الأخ وزير الإدارة المحلية / الأستاذ علي محمد الزيدي المحترم .

تكرموا بالتوجيه بترشيح الأخ / حميد محمد قاسم عامر للعمل مديراً عاماً لمديرية شهارة بمحافظة حجة , كون المذكور من العناصر الوطنية الجيدة وتقبلوا تحياتنا

أخوكم / اللواء الركن /علي محسن صالح

قائد المنطقة الشمالية الغربية-قائد الفرقة الأولى مدرع

<<<

وقد وجهها بدوره وزير الإدارة المحلية , كما هو موضح فيها لوكيل الوزارة لقطاع الرقابة، قائلاً: الأخ / وكيل قطاع الرقابة.. هل هذه المديرية شاغرة؟ ومذكرة أخرى من اللواء علي محسن لوزير الإدارة المحلية أيضاً بتاريخ ٢٥ / ٣ / ٢٠١٢م رقمها (٤٠٣ / ١٢) طالباً منه تعيين/ علي دغشر اليزيدي للعمل مديراً عاماً لأي مديرية شاغرة، وقد وجه بدوره وزير الإدارة المحلية بتاريخ ٩ / ٤ / ٢٠١٢م وكيل قطاع الرقابة تعيين المذكور في أي مديرية شاغرة .

<<<

أما المذكرة الثالثة الاخرى فهي ايضا لنفس الوزير الإدارة المحلية ايضا بتاريخ ٢١ / ١ / ٢٠١٢م ورقمها (١٠٢٠/ ١) مفادها تكرموا بالتعاون مع الأخ / هادي حسن فرسوس بتعيينه مديراً لأي مديرية ترونها كون المذكور يحمل مؤهل بكالوريوس في الشريعة والقانون ومذكرة رابعة من المتمرد/ علي محسن صالح موجهة لوزير الإدارة المحلية أيضاً وبنفس الهدف والغرض , حيث طلب منه ترتيب وضع / عبدالمنعم سالم حسين في مذكرة بتاريخ / ١٨ / ٤ / ٢٠١٢م ورقمها (٥٢٣/ ١٢) وقد حولها الوزير / علي محمد اليزيدي إلى وكيل الوزارة لقطاع الرقابة والوحدات..

ان هذه الوثائق تكشف حقيقة من يدير حكومة الوفاق من خلف الستار ومن يسيرها ويتخذ معظم قراراتها ويعين في الوظيفة العامة ويعزل، بمؤهلات الولاء للجماعة والحزب والقبيلة وفي تدمير واضح لمقومات بناء الدولة ومؤسساتها..